

انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو والتنمية الشاملة المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر

د. توفيق حناشي
جامعة تبسة، الجزائر
Hannachi.toufik@yahoo.fr

د. صالح محرز
جامعة تبسة، الجزائر
salahmahrez@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/03/01

تاريخ القبول: 2018/01/25

تاريخ الإرسال: 24/12/2017

ملخص:

هذه الورقة البحثية تتعرض لموضوع هام وحساس في الوقت المعاصر، له دور كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي للدول النامية، وتحقيق التنمية المستدامة ألا وهي الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد أصبح لهذه الأخيرة مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية عموما والجزائر خصوصا. لذلك حاولنا التطرق لأهم أشكال ومحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والدور الذي يقوم به كل منها في تحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة وتقييم ذلك في الجزائر في السنوات الأخيرة. الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي الشامل، التنمية المستدامة.

رموز jel:

Abstract:

This paper exposed to an important subject and delicate in modern times, has a big role in advancing development economies of developing countries, and achieving sustainable development, namely foreign direct investment has become the latter a prominent place among the priorities of economic policy makers in developing countries in general and Algeria in particular. So we tried to address the most important forms and determinants of foreign direct investment and the role played by each of them in achieving inclusive growth and sustainable development.

Key Words : Foreign investment, foreign direct investment, overall economic growth, sustainable development.

(JEL) Classification :

تمهيد:

لعل أهم ما تسعى معظم الدول ومن بينها الجزائر إلى تحقيقه هو استقرار اقتصادها الوطني والهوض به إلى مصاف الدول المتقدمة، لذلك تبني مجموعة من الإصلاحات سواء الميدانية أو التشريعية من أجل تحقيق التنمية في جميع القطاعات الأساسية والحساسة في الدولة. وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهم حافز لتحقيق التنمية، إذ نمت ظاهرة الاستثمارات الأجنبية وتوسعت بشكل كبير وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أسهمت في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي عانت منها الدول التي خرجت باقتصاديات منهارة بل وحتى مدمرة من الحرب وما تلتها من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية.

تعتبر التنمية المستدامة هدفا تنشده كل دول العالم بهدف نقل المجتمع بكل مقوماته من واقع إلى واقع أفضل، وخاصة من ناحية مستويات المعيشة وتقليل معدلات البطالة وتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية وزيادة القدرة على مواجهة الصدمات والتحديات الداخلية والخارجية؛ ولتحقيق ذلك يتم استخدام عدة طرق لكن من أهمها هو توجيه الاستثمارات بشكل مناسب، بحيث تتوزع على المناطق الجغرافية وبما يتلاءم مع مزاياها النسبية وبالتالي يتم وضع سياسة اقتصادية، لتحقيق ذلك تنطلق من البنية الهيكلية الاقتصادية للاقتصاد الوطني ولذلك نجد من الضرورة العمل على دراسة توزيع الاستثمارات (الوطنية والعربية والأجنبية) في الجزائر لتحقيق الأهداف المنشودة، ومن خلال تحليل نصوص قانون الاستثمار لمعرفة توجه المشرع بخصوص الامتيازات الممنوحة للمستثمرين وكذا الضمانات القانونية التي تتيح الفرصة وتفتح باب الاستثمار أمام المتعامل الأجنبي وكذا المحلي.

مشكلة الدراسة: انطلاقا من تزايد اهتمام الدول النامية بالاستثمار الأجنبي المباشر واحتدام المنافسة بينها على جذبه يتبادر إلى أذهاننا أن هذا الأخير يجلب معه مزايا من شأنها دفع عجلة التنمية الاقتصادية خصوصا وتحقيق التنمية المستدامة في هذا البلد وتتيح لها النفاذ إلى الأسواق العالمية، وضمن ما تقدم يمكن طرح مشكلة الدراسة في: ما هو الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة وواقع ذلك على حالة الجزائر؟

أهمية وأهداف البحث: تهتم هذه الورقة البحثية بدراسة أهم ما جاء به قانون الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الحيوي في تحقيق التنمية المستدامة، والذي يهدف إلى تشجيع الاستثمارات في البلدان النامية عموما ومن بينها الجزائر خصوصا، إذ أن هذه الاستثمارات تشكل ضرورة كبيرة لهذه الدول لتلبية حاجتها من الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية في ضوء غياب أو نقص مصادر التمويل الأخرى. حيث تسعى الورقة البحثية المقدمة إلى التركيز على تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

— الوقوف على الإطار النظري للاستثمار والنمو والتنمية المستدامة:

— معرفة العلاقة التصورية التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة المستدامة:

— التعرف على واقع ذلك في الجزائر.

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

1- تعريف الاستثمار:

يعتبر الاستثمار ظاهرة اقتصادية نالت اهتمام العديد من المفكرين والكتاب الاقتصاديين، الذين اختلفوا في تحديد مفهومه، فتعددت بذلك التعاريف والتي سيتم التعرض لبعضها:

— الاستثمار في اللغة: يقال ثمر الشجر أي طلع ثمره وشجره، و أثمر الرجل أي ماله وثمر الله ماله تثميراً أي كثره وتعرفه موسوعة البنوك الإسلامية في جزء الاستثمار " يقول العرب " ثمر " الشجر يثمر ثموراً أي طلع ثمره " واستثمر الشيء " جعله يثمر، وثمر الرجل ماله كثره، واستثمر المال جعله يثمر أي يكثر وينمو، ... ويقال لكل نفع يصدر عن شيء : ثمرته " (1)

— وعند المفكرين الليبراليين وعلى رأسهم كولي وبرنارد (Y. Bernard J. Ccolli) تعريف الاستثمار على أنه: " حيازة وسائل الإنتاج ... هو استخدام الدخل وتحويله إلى سلع تجهيزية " (2)

— وعلى غرار ذلك، فإن النظرة الماركسية للاستثمار حسب باسك وإبارولا J. Ibarrola N. Pasque عبارة عن " إنفاق يتم من طرف مقاول بغية تحديد أو تطوير جهازه الإنتاجي والذي يفسر انتقال الرأسمال النقدي إلى الرأسمال الإنتاجي.

ويمكن تعريف الاستثمار أيضاً على أنه إدخال مبلغ من المال سواء بالاقتراض أو التنازل في الدخل لأجل استغلاله في تجديد آلات أو شراء آلات لإنتاج سلعة أو تطوير سلعة معينة، أو في البحث والتطوير، أو في الأوراق النقدية والأسهم والسندات أو في البورصة، أو تقديم خدمات أو شراء المواد الأولية أو إنتاج مواد مصنعة ونصف مصنعة بهدف زيادة رأس المال في المستقبل.

2- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك صعوبات واجهت المفكرين الاقتصاديين عند محاولتهم إيجاد تعريف محدد للاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك في التفريق بين الاستثمار المباشر وغير المباشر. ويمكن أن يعرف على أنه: " الاستثمار الذي يتبع بالمراقبة لمؤسسة ويأخذ شكل تأسيس مؤسسة من طرف المستثمر وحده أو من طرف شركة متعادلة الحصص— أو إعادة شراء كلياً أو جزئياً لمؤسسة في الدولة المضيف

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتهي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار). وهذا على وفق رؤية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (3) أما منظمة التجارة العالمية فتري إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً آخر (في البلد المضيف) بقصد إدارته (4).

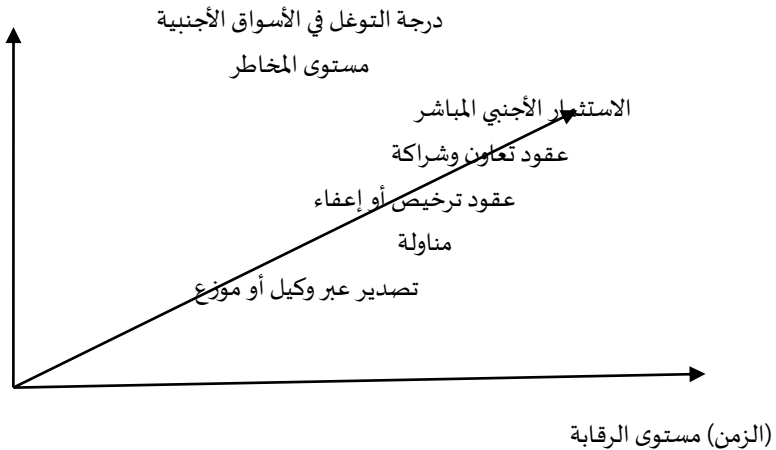
ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. وأما تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للاستثمار الأجنبي المباشر: فهو أي نشاط استثماري مستقر في

بلد معين (بلد المنشأ) والذي يتحصل أو يمتلك أصولاً في بلد آخر (البلد المضيف أو المستقبل) وذلك قصد تسيير هذه الاستثمارات.⁽⁵⁾ أما بالنسبة لمنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية فلها تعريفان (OCED)⁽⁶⁾ **الأول** يستعمل في رمز تحرير حركة رؤوس الأموال وهذا بهدف تحديد مطلق لحدود العمليات التي يجب أن تكون محررة وهو أن الاستثمار الأجنبي هو عبارة عن ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات، ثم أن هذا الأخير يعطي الفرصة للقيام بالأثر الحقيقي على تسيير المؤسسات المذكورة وذلك تحت استعمال الوسائل التالية:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة أو ملحقة أو فرع.
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو كانت قائمة من قبل.

أما **التعريف الثاني** فيقوم على قاعدة المبررات الإحصائية بحيث لا يمكن حساب مدى توسع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا بعد تحديد البلد المستثمر فيه ويتمثل التعريف الثاني فيما يلي: "كل شخص طبيعي، كل مؤسسة حكومية أو خاصة كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة ارتباط فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر" ويعني أيضاً: "فرع، أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي". إذن حسب هذا التعريف فإن الاستثمار الأجنبي لا يزود بالمال فقط، بل يفترض أن المنشأة الأجنبية تكون مسؤولة على إدارة عمليات المشروع وأن ينفذ عن طريق الشركات بدل من المستثمرين الأفراد، ولقد تأكد هذا حين نرى أن صندوق النقد الدولي اعتبر استثمار أجنبي مباشر كل تلك الاستثمارات التي تساهم في مؤسسة أجنبية وفي تسييرها، ويمكن أن تظهر بعدة أشكال كمساهمة في رأس المال الاجتماعي، في الأرباح المعاد استثمارها، وكل أنواع القروض الآتية من البلد الأم.

كما بين العديد من الباحثين في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه لا يتحقق في الواقع العملي إلا بعد أن تكون المؤسسة قد مرت بمراحل تعبر في ذاتها عن تلك البدائل المتاحة للمؤسسة لخدمة الأسواق العالمية. ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل



المصدر: زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، (جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الثامن، 2005)

حسب الشكل يمكن أن نستنتج مراحل لظهور الاستثمار الأجنبي المباشر كالاتي:

المرحلة الأولى: تبدأ المؤسسة المنتجة في التوغل في سوق خارجية بإتباع سياسة التصدير عبر وكيل أو موزع محلي.

المرحلة الثانية: تستعين المؤسسة الأجنبية بمنتج محلي لينوب عنها في عمليات التغليف والتكليف لمنتجاتها المصدرة.

المرحلة الثالثة: عندما تصبح منتجاتها المصدرة تمثل نسبة معتبرة من إجمالي المبيعات، فتقوم المؤسسة الأجنبية بتدعيم وجودها عن طريق الترخيص أو الإعفاء لمنتج محلي ليقوم بإنتاج بعض من خطوط منتجاتها.

المرحلة الرابعة: تبدأ عملية الإنتاج الأولى عن طريق عقود الشراكة والتعاون مع المؤسسات المحلية وهذا بعد التعود أكثر على السوق الأجنبية والتغلب على كثير من ظروف عدم التأكد الخاصة بعملية التوغل.

المرحلة الخامسة: وتعتبر المرحلة النهائية بظهور الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن من خلالها تقوم المؤسسة بإنتاج كل خطوط المنتج في السوق الأجنبية للدولة المضيفة، ومن ثم تصريف المنتج إلى السوق المحلية للدولة المضيفة أو تصديره إلى بقية الأسواق الأجنبية.

ومن مجموعة التعاريف السابقة وما يترتب عليها نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن عملية لتحويل رؤوس أموال من دولة إلى أخرى، ونقل للتكنولوجيا وإحلال الواردات مكان الصادرات، وتعزيز الصادرات وزيادة ميزان المدفوعات.

3- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أنواع نذكر منها: (7)

1-3 الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: تسعى العديد من الشركات المتعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والخام لدى الدول النامية، وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية ويعتبر هذا الشكل غير عادل باعتبار أن النسبة الأكبر من أرباحه تذهب للشركات المستثمرة.

2-3 الاستثمار الباحث عن الأسواق: ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية في أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات. كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا الاستثمار، منها تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، وله آثار إيجابية على الاستهلاك وأثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له أثراً توسعياً على التجارة في مجال الإنتاج والاستهلاك، وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

3-3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية من خلال الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة، وهذا ما تفتقر إليه البلدان المتخلفة وإن امتلكت هذه البلدان الأيدي العاملة الماهرة فلا تشكل سوى نسبة ضئيلة مما تحتاجه هذه الاستثمارات، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنوع صادراتها فضلاً عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج. وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدداً، منها تحويل الشركات المتعددة الجنسية جزءاً من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم بها شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي. وثمة شكل آخر من هذا النوع، وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع سعر صرف عملته. إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة وتقنية عاليتين في الدول المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تتركز حالياً في بعض الدول الحديثة التصنيع.

4-3- الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية: يتم هذا النوع عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار. وأهم أشكال هذا النوع هي:

1-4-3- الاستثمار المشترك (Joint venture): الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداه أيضاً إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية. وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية:⁽⁸⁾

- أ- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي؛
- ب- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛
- ت- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويلها إلى شركات استثمار مشترك؛
- ث- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا وغيرها؛
- ج- أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق بالمشاركة في إدارة المشروع.

2-4-3- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (wholly – Owned FDI): تعتبر الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسية، وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع Subsidiaries للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة، وتتردد الدول كثيراً في التصديق على مثل هذه الاستثمارات خوفاً من التبعية الاقتصادية وسيادة احتكارات الشركات المتعددة الجنسية لأسواقها، إلا أن الدلائل العلمية تشير

إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ولهذا النوع مزاياه التي تتمثل في أن زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي تؤدي إلى كبر حجم المشروع للمساهمة الجيدة في إشباع حاجة السوق المحلي وإيجاد فائض للتصدير، مما يترتب عليه تحسن في ميزان المدفوعات والمساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاقٍ كبيرٍ وفعال في بعض فروع الاقتصاد المرتبطة بهذه الاستثمارات وخلق فرص للعمال المباشرة وغير المباشرة. أما عيوب هذا النوع فتتمثل في خشية الدولة المضيفة من أخطار الاحتكار والتنمية الاقتصادية، وما يترتب على ذلك من آثار سياسية سلبية في حالة تعارض المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

3-4-3- مشروعات أو عمليات التجميع (Assembly Operations): تأخذ هذه المشروعات شكلاً من أشكال اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجاً نهائياً، كما يقوم الطرف الأجنبي أيضاً بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصياغة وغيرها، التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي، أولاً يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في إدارة المشروع.

4-4-3- الاستثمار في المناطق الحرة (Free Zones): يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها الحوافز والمزايا والإعفاءات.

4- أهمية الاستثمار الأجنبي وعوامل جلبه:

1-4- أهمية الاستثمار الأجنبي: إن أهمية الاستثمار الأجنبي هي في تزايد مستمر نظراً للمنافع التي

يقدمها، والتي يمكن إيجاز بعضها في النقاط الآتية:⁽⁹⁾

- زيادة الرأسمال الاجتماعي في الدول النامية.
- تخفيض التكلفة بالنسبة للمضاعفات المحلية عن طريق توفير بعض عناصر الإنتاج التي كانت غير متوفرة.
- إن استخدام المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية وتسويقية وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية يؤدي إلى نطاق توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية.
- ظهور أثر المحاكاة بين المنتجين المحليين، حيث يستخدمون الطرق الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة والسياسات الإدارية والمالية والتسويقية.
- يؤدي قيام المشروع الأجنبي إلى قيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المشروع الأجنبي باحتياجاته أو الصيانة والإصلاح التي يحتاجها المشروع الأجنبي.

- الاستثمارات تؤدي إلى تحقيق وفورات اقتصادية للعمال تتمثل في ارتفاع أجورهم الحقيقية وزيادة قدراتهم الإنتاجية، وهذا بتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة ووسائل رفع الكفاءة الإنتاجية.
 - استفاد الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة يعد علاجا لهذه الظواهر غير الصحية (هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال (وهذا بإبقاء هذه العوامل الإنتاجية من عمال ورؤوس أموال للعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلا من أن تسعى إليه في الخارج.
 - تحقيق وفورات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية الجديدة الصنع وبأسعار أقل نسبيا، وهذا ما يزيد من رفاهيته الاقتصادية وارتقاء أذواق المستهلكين وتطوير أنماطهم الاستهلاكية.
- 2-4- أسباب وعوامل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر: تعتبر الاستثمارات الأجنبية بمثابة حافز للنمو الاقتصادي، لهذا وجب تسليط الضوء على أهم الأسباب التي تدعو الأعوان الاقتصاديين للاستثمار، وكذا تحديد أهميتها في عملية التنمية الشاملة للبلد المضيف. وللاستثمار الأجنبي عدة أسباب يمكن ذكر أهمها فيما يلي:
- امتلاك المستثمرين لمصادر دخل جديدة تحقق بالنسبة للاقتصاد الوطني درجة من التنوع، تشتد الحاجة إليها كلما كان ذلك الاقتصاد أكثر اعتمادا على عدد قليل من السلع التصديرية أو على سلعة واحدة كالبترو.
 - تأمين مصادر سلعية دائمة يحتاجها الاقتصاد الوطني، ولا ينتجها محليا أو ينتجها بكميات غير كافية أو يخشى ارتفاع أسعارها كثيرة في المستقبل، أو يتوقع تعرض عمليات التوريد لعراقيل خارجية، أو تكون سلع استراتيجية، وكما قد تكون هذه السلع مواد خام أو نصف مصنعة، سواء سلع جاهزة أم سلع زراعية أو صناعية.
 - الاستفادة من الانخفاض النسبي لتكلفة عوامل الإنتاج الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار، كإيجار الأراضي، أجور العمال، مقارنة بالمستويات العالية السائدة في الدول الصناعية.
 - الاستفادة من التسهيلات أو المزايا أو الإعفاءات المقدمة لتشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية إلى تلك الدول، والتي قد لا تتوفر بنفس الدرجة لدى الدول الصناعية الغنية.
 - انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في البلد المضيف تجعل المستثمر الأجنبي يستغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة، خاصة إذا وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف.
 - تحقيق العولة وكونية النشاط المزاو وكذا الإسهام في تدويل المنتجات وخلق المنتجات ذات شهرة عالمية.

5- الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر: بغض النظر عن النظريات المختلفة حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن تجارب الدول قد أثبتت أهمية الاستثمار الأجنبي والأثر الذي يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المتلقية له ومن تلك المنافع.⁽¹⁰⁾

- تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً جيداً للحصول على العملات او رؤوس الأموال الأجنبية التي تشكل محوراً مهماً وأساسياً لأي برنامج تنموي في الدول النامية يتمثل في تحويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تتيح الاستثمارات الأجنبية المباشرة إمكانية حصول الدول المضييفة على التقنيات التكنولوجية الحديثة والمطورة، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل أكثر الطرق جدوى في جلب التكنولوجيا وخاصة لبعض أنواع الصناعات.
- يذكي الاستثمار الأجنبي المباشر روح المنافسة بين الشركات المحلية وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.
- تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على فتح أسواق جديدة للتصدير ولاسيما إن الشركات متعددة الجنسية لديها أفضل الإمكانيات للنفاذ إلى أسواق التصدير بما تملكه من مهارات تسويقية عالية.
- يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر فرص للتوظيف المباشر في السوق المحلي هذا فضلاً عن المساعدة في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية وتتوقف هذه المساعدة على ما تضعه تلك الدول من ضوابط وإجراءات تساعد على تحقيق هذه المنافع.
- تحسن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وضعية ميزان المدفوعات وذلك عن طريق زيادة احتمالات فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- يكمل الاستثمار الأجنبي المباشر مخزون المهارات ويرفع مستوى التكنولوجيا ويحسن فرص الدخول الى الأسواق الدولية ويربط البلدان بشبكات الإنتاج العالمية التي أصبحت موضع التدفقات التجارية بصورة متزايدة (11)
- تعزيز الترابطات الأمامية والخلفية خاصة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة. (12)
- 6- محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر: استعرض تقرير الاستثمار الأجنبي العالمي لعام 1998 بعض النتائج التي توصل إليها "الأونكتاد" فيما يتعلق بأهم العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي اشتملت على ما يلي. (13)
- حجم السوق المحلي: ويقاس هذا المتغير بالنتائج المحلي الإجمالي الاسمي للقطر.
- معدل النمو الاقتصادي للقطر المستقبلي للاستثمار: ويقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطر ويستخدم كعامل للتنبؤ بالسوق المحلي المستقبلي للقطر.
- متوسط دخل الفرد: ويقاس بمتوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويستخدم كعامل لقياس الطلب الفعال على السلع والخدمات.

بالإضافة إلى هذه العوامل الأساسية هناك عوامل أخرى مؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

- 6-1- البيئة الاقتصادية في الدول النامية: إن مجموع السياسات الاقتصادية للبلد النامي والهيكل الاقتصادي له ومرحلة تطوره وحجم السوق ووفرة الموارد الطبيعية عوامل تبدو أكثر أهمية من جميع الحوافز الخاصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، فالاستراتيجية ذات التوجه الخارجي التي

تدعمها في الوقت ذاته سياسة ضريبية وسياسة صرف ملائمة تجذب في العادة قدراً أكبر من الاستثمار الأجنبي، وخاصة إلى قطاع التصنيع لغرض التصدير. وإجمالاً فإن معدلي النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي هما عاملان أكثر حسماً في هذه المسألة فمعظم تدفقات رأس المال الخاص تذهب إلى الدول النامية التي تملك برنامجاً لاستقرار الاقتصاد الكلي وإصلاح الهيكل الاقتصادي، والتي حققت معدلات نمو عالية. (14)

2-6- سياسة الدول المضيفة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر: يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بسياسة الدولة المضيفة وقوانينها، وتحتوي هذه السياسة على مجموعة من حوافز الاستثمار مقابل القيود المختلفة المفروضة عليه.

- الحوافز: يجب على الدولة تقديم حوافز عدة من أجل جلب الاستثمارات، وكذا الاهتمام والسهر على توفير مناخ ملائم يؤثر إيجابياً على قرارات المستثمرين، خاصة تلك المتعلقة بالموقع، وجعل الإجراءات التجارية أكثر مرونة وبساطة. إذ تتجه الحوافز إلى زيادة إيرادات المشروعات الأجنبية أو إلى تخفيض تكاليفها، وتشمل حوافز زيادة الإيرادات التخفيضات الضريبية وإعفاء العاملين من ضريبة الدخل، والسماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات، والسماح بتحويل جزء من الأرباح والأجور والمرتببات للخارج. بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات. (15)

- الأنظمة والقوانين: تأخذ هذه الأنظمة والقوانين عدة أشكال، فبعض الدول مثل البرازيل ومصر والهند والمكسيك تحتفظ بصناعات رئيسية تكون في الغالب مملوكة للدولة، وفي دول أخرى يسمح للمستثمر الأجنبي بامتلاك حصة أدنى في المشروع، إلا إذا تم الاتفاق على أن إنتاج الصناعة موجه أساساً للتصدير. (16)

ثانياً: مدخل للنمو والتنمية المستدامة

لم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد ساعته، بل كان نتاج مخاض طويل في رحم الفكر التنموي. لقد مرة عملية التنمية بعدة مراحل يجد فيها المتتبع لتاريخها على الصعيد العالمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على مفهومها، وكان هذا التطور إستجابة واقعية لطبيعة القضايا المطروحة، وخاصة تلك المتعلقة بالمشكلات البيئية المؤثرة التي تواجهها المجتمعات وتهدد المعمورة بأكملها، بالإضافة لتعالي صيحات الفقراء، وكذلك انعكاساً حقيقياً للتجارب الدولية التي تراكمت عبر الزمن في مجال النمو الاقتصادي والتنمية بمفهومها المتطور.

1- من النمو إلى التنمية المستدامة: خلال الفترة التي امتدت بين نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينيات، ساد مفهوم التنمية على أنه مرادف للنمو الاقتصادي، حيث كان ينظر لها على أنها ارتفاع في مستوى دخل الأفراد، وكانت في نظر الاقتصاديين عبارة عن "عملية يزداد فيها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة". كما تميزت هذه المرحلة بالاعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل الوطني وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، أما الدول التي لم تتمكن من تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب من خلال فشل استراتيجية التصنيع فيها اعتمدت على استراتيجيات أخرى كزيادة الصادرات. (17) والملاحظ أن التنمية خلال الفترة المذكورة لم تركز إلا على

الجانب الاقتصادي، وبالتالي فإن الفكر التنموي في هذه المرحلة عالج قضية التنمية على أنها قضية اقتصادية في المقام الأول تعبر على النمو الاقتصادي، وعرفت على أنها "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة".⁽¹⁸⁾ ويعتبر نموذج روستو (Rostow) "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج التي تعكس المفهوم لهذه المرحلة.

مع نهاية الستينات حتى منتصف السبعينات، بدأ مفهوم التنمية يشمل جوانباً اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على القضايا الاقتصادية فقط التي تجسد النمو الاقتصادي للدولة، فقد أخذت عملية التنمية في طياتها أبعاداً اجتماعية كان أساسها تقليل الفقر والقضاء على البطالة واللامساواة في التوزيع ضمن اقتصاد يستمر بالنمو، من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها، فإنه لا يمكن القول بوجود تنمية إذا ما تفاقمت حدة واحدة أو أكثر من تلك المشكلات السابقة أو جميعها في أن واحد حتى لو تضاعف الدخل القومي والفرد.⁽¹⁹⁾

وكذلك ما ميز هذه المرحلة هو نموذج تودارو Todaro الذي تجسدت فيه عملية التنمية في إشباع الحاجات الأساسية للفرد بالإضافة إلى تحقيق ذاتيته وشعوره الإنساني وتوفير حرية الاختيار⁽²⁰⁾ حيث تم الربط بين التنمية الاقتصادية وحرية الاختيار من خلال أن ميزة النمو ليس لأنه يزيد الثروة بل لأنه يزيد نطاق الخيار البشري على اعتبار أن حالة النمو تعطي البشر سيطرة أكبر على محيطهم، وبذلك تزيد من حريتهم وزيادة في مجال اختيارهم الإنساني.⁽²¹⁾ أخذت التنمية بعداً اجتماعياً في هذه المرحلة، مما أطلق عليها بعض الباحثين "بالتنمية الاجتماعية"، التي وظفت فيها التنمية الاقتصادية لخدمة البشرية.

من منتصف السبعينات إلى غاية نهاية منتصف الثمانينات، سميت هذه المرحلة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بالإضافة إلى المتكاملة. حيث تهتم التنمية الشاملة بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضاً بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان. ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى، ووضعت الحلول لكل مشكلة على إنفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، مما دفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف الجوانب ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.

كما حدثت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات عدة تطورات بخصوص قضية التنمية، فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية الذي لعب فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً ريادياً في تبنيه وترويجه، من خلال تقاريره التي صدرت منذ عام 1990 للتنمية البشرية، والتي عرفت هذه الأخيرة بأنها: "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، مثل عيش حياة صحية وطويلة، الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المطلوب، إضافة إلى الحصول على المعارف لتحسين المستوى التعليمي والمشاركة في صنع القرارات".⁽²²⁾

ومع بداية ثمانينات القرن الماضي، بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية التي سادت فيها سياسات تنموية همها الوحيد زيادة الإنتاج، واستنزاف الموارد،

وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الثروة دون مراعاة آثار ذلك على البيئة والمجتمع. فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة، تساعد في التغلب على المشكلات المطروحة التي كان أساسها الانتشار الواسع والمتزايد للفقر، والتدهور الحاصلة باستمرار للبيئة الطبيعية. لقد تمخضت عن الجهود الدولية الساعية لمعالجة المشاكل سابقة الذكر، طرح مفهوم جديد للتنمية عرف بالتنمية المستدامة، والذي ظهر وتبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي حمل عنوان "مستقبلنا المشترك" أو بما يعرف بتقرير برونتلاند Brundtland Report ونشر لأول مرة عام 1987.

2- تعريف النمو الاقتصادي: إن التعرض لمفهوم النمو هو في الحقيقة تمهيد إجباري للتنمية المستدامة، لأن هذه الأخيرة تعتبر كمرحلة ناتجة عن تطور مفهوم النمو لهذا فإن مفهوم النمو يعتبر كعنصر أساسي يدخل ضمن أولويات التنمية بمفهومها الشامل المستدام.

النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل مع مرور الزمن⁽²³⁾ ومتوسط دخل الفرد هو الدخل الكلي على عدد السكان: أي أنه يُشير لنصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك إلى حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، وبالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) معدل نمو السكاني، فإذا حدث وكان معدل نمو الدخل الكلي مُساويا لمعدل نمو السكان فإن نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يضل ثابتا، أي أن مستوى معيشة الفرد تبقى في مُستويات ثابتة، وفي هذه الحالة لا يوجد أثر للنمو الاقتصادي. أما إذا زاد الدخل الكلي (الناتج الكلي) بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض وبالتالي يتدهور مُستوى معيشته، وتعني هذه الحالة حدوث نوع من التخلف الاقتصادي.

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن: معدل النمو الاقتصادي هو معدل نمو الدخل الكلي. معدل النمو السكاني⁽²⁴⁾ وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني. ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يُشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية مُعينة (عادة ما تكون سنة) مقابل الخدمات الإنتاجية التي يُقدمها، أما الدخل الحقيقي فهو يُساوي الدخل النقدي المُستوى العام للأسعار أي أنه يُشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله الفردي خلال فترة زمنية مُعينة.

فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة مُعينة، وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد في هذه الحالة، أما إذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم) فإن الدخل الحقيقي للفرد ينخفض وتتدهور معيشته، ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم، ففي هذه الحالة يزداد الدخل الحقيقي مُثلا في كمية السلع والخدمات التي يُمكن للفرد أن يحصل عليها، وعليه نلاحظ مما سبق أن: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي هو معدل الزيادة في الدخل

الفردى النقدي . معدل التضخم، ومن ثم لن يكون هناك هذا المعدل موجبا إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردى أكبر من معدل التضخم.

كما يُشير التعريف السابق إلى أن النمو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة، فقد تُقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة فتزيد من متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا، فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموا اقتصاديا.

ويلاحظ في هذا الصدد أن مفهوم النمو الاقتصادي يُركّز عن التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل التوزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها، فالزيادة في متوسط الدخل لاتعني أن كل فرد من أفراد المجتمع قد زاد دخله من الناحية المطلقة أو من الناحية النسبية، فقد تحصل طبقة قليلة من الأغنياء على كل الزيادة في الدخل لكلي وتحرم منها الطبقة العريضة من الفقراء وبالرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردى، بل أكثر من ذلك فقد تنخفض الدخول المطلقة لطبقة الأغلبية من الفقراء أو ينخفض نصيبهم النسبي من الدخل الكلي وبالرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردى.

إذن مفهوم النمو الاقتصادي لا يهتم بهيكل توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، ومن جهة أخرى لا يركز النمو الاقتصادي على نوعية التغير في الإنتاج، وعليه فإن مفهوم النمو يركز على كمية التغير وليس على نوعية التغير. كما يلاحظ أن النمو الاقتصادي مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغيير في رفاهية الفرد وذلك للأسباب التالية: (25)

- لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب التقدم الاقتصادي المادي كزيادة درجة التلوث وزيادة معدل الجريمة، العمر، التعليم، الصحة.
- يركز على الجانب المادي للرفاهية ويهمل الجوانب الأخرى كحرية الرأي والمشاركة السياسية والوعي الثقافي وغيره.

3- التنمية المستدامة: المفهوم والأبعاد: للولوج في مفهوم التنمية المستدامة، حاول بعض الباحثين تحليل وتقسيم هذه العبارة إلى كلمتين، فتمثلت الأولى في مصطلح التنمية التي سال فيها الخبر الكثير وعرفت بصورة شاملة على أنها: "إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية...لتكون في مستوى رفاه وتطلعات الشعوب"، أما الكلمة الثانية فكانت المستدامة التي تعني الاستمرارية والتواصل، دائماً حاضراً ومستقبلاً. (26) ويعود أصل مصطلح الاستدامة Sustainable إلى العلم الإيكولوجي Ecology، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكياتها (تفاعلها مع بعضها البعض)- إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض.

وفي المفهوم التنموي أستخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والعلم الإيكولوجي (27) فكان مفهوم الاستدامة في مغزاه البيئي التنموي من منظور اقتصادي هو: "ضمان ألا يقل

الاستهلاك مع مرور الزمن بمعنى أن قدرة بلد ما على الاستدامة هي أن تدفق الاستهلاك والمنفعة يتوقف على التغير في رصيد الموارد أو الثروة، وأن ارتفاع الرفاهية بين الأجيال يأتي مع ازدياد الثروة مع مرور الوقت وفي ظل وجود بدائل وإحلال محتمل بين الموارد على مرور الزمن⁽²⁸⁾ والاستدامة حسب تقرير لجنة برونتلاند هي: العمل على عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية في بلدان الشمال والجنوب على حد سواء، واستبدالها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، ودون ذلك فلا مجال لتحقيق استدامة تنمية شاملة على أرض الواقع. وعليه فإنه لا معنى لأي نشاط تنموي لن تكتب له الإستدامة، بحيث تستفيد منه الأجيال القادمة بنصيب عادل من الموارد.

ويعود أول ربط للمصطلحين السابقين (التنمية والاستدامة) واستخدام عبارة التنمية المستدامة في تقرير الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة سنة 1980 تحت عنوان: "الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة".⁽²⁹⁾ كما ذكر في نفس السنة من طرف ناشطين في منظمة غير حكومية تدعى بـ World wildlife fund. وترجم إلى العربية بعدة مسميات منها: التنمية القابلة للإدامة، المستمرة، الموصولة، المطردة، المتواصلة، البيئية، المحتملة، المستديمة والمستدامة... وغيرها.⁽³⁰⁾

منذ الظهور الرسمي للتنمية المستدامة، تعرضت الكثير من المنظمات العالمية والكتاب والباحثين بشتى الاختصاصات إلى تعريفها، لما لهذا الموضوع من أهمية واتساع، لذلك عان المفهوم من التزاحم الشديد في التعريفات فأصبحت المشكلة ليست في نقص التعريفات وإنما تعددها واختلاف وجهات النظر حولها، وعليه سيتم التطرق لأهمها كالآتي:

- عرفت التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 المعنون بـ مستقبلنا المشترك (تقرير برونتلاند) على أنها: تلك التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم⁽³¹⁾. حيث ركزت فصول هذا التقرير على التنمية المستدامة ودور المجتمع الدولي في تحقيقها من جانبين، أولهما حماية البيئة، وثانيهما الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة، وقد جاء هذا المفهوم الجديد للتنمية ليحدث انقلاباً في المفاهيم التقليدية، بحيث تم بموجب هذا التقرير دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، كما أن هذا التعريف يحمل في طياته ما يلي:⁽³²⁾

- مفهوم "الحاجة" وخاصة الاحتياجات الأساسية للفقراء، الذين ينبغي أن تعطى لهم الأولوية العليا؛
- فكرة "القيود" قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية، هل أن مخزون رأس المال الطبيعي يمكن أن يبقى سليماً للأجيال القادمة؟ أم يجب التفكير في رأس المال الذي يحل محل رأس المال الطبيعي ويولي الاحتياجات المستقبلية.

- عرّف المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة بل تمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية"⁽³³⁾. كما عرّف قاموس ويبستر (Webster) التنمية المستدامة على أنها: "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح

باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً، أي ضرورة ترشيد استخدامها". كما يشير البعض في هذا النطاق إلى أنها عملية تغيير بواسطة استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، والتغيرات والتطورات التقنية والمؤسسية بتناسق وتكامل لتعزيز وتدعيم الإمكانات الحالية والمستقبلية بهدف تلبية الحاجات البشرية.⁽³⁴⁾ وفي تعريف آخر يمثل محاولة الربط بين البيئة والتنمية الاقتصادية، نجد أن التنمية المستدامة تم تعريفها على أنها: "الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل مابين البيئة والاقتصاد".⁽³⁵⁾ هذا ما توافق مع تعريف وليم رولكز هاوس (W.Ruckelshaus) مدير إدارة البيئة الأمريكية الذي عرفها بأنها: "تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو إقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتان."⁽³⁶⁾

لقد ركزت بعض التعريفات على الصبغة الاقتصادية في تعريفها للتنمية المستدامة وكان أساسها الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها، كما انصبحت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل؛ وتقف وراء هذا المفهوم الفكرة التي توضح بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها.

وعليه اعتمد الاقتصاديون في تعريفاتهم للتنمية المستدامة على مصطلح الاستمرارية في محاولة منهم لتوضيح الرغبة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من ناحية والحفاظ على التوازن البيئي من الناحية الأخرى، وذلك لتحقيق أقصى منفعة مع الالتزام بإدارة ذات كفاءة للموارد الطبيعية الموجودة. كما تعتبر التنمية المستدامة بمثابة منهج تنموي بديل للمناهج السابقة التي إستنزفت الموارد، تقوم على مشاركة المجتمع المدني والحكومات في إيجاد الوسائل والآليات اللازمة لتحقيق التوازن بين ثلاثة عوالم رئيسية هي: الاقتصاد، البيئة والمجتمع، من خلال تحقيق الفعالية الاقتصادية والعدالة والمساواة الاجتماعية والسلامة البيئية، بالإضافة إلى المحافظة على الخصوصية الثقافية وتراث البشرية الموروث.⁽³⁷⁾ وتعرف التنمية المستدامة كذلك بأنها: "عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية كلها، بقصد إقامة تنمية تكون اقتصادياً اجتماعياً وإيكولوجياً مستدامة".⁽³⁸⁾

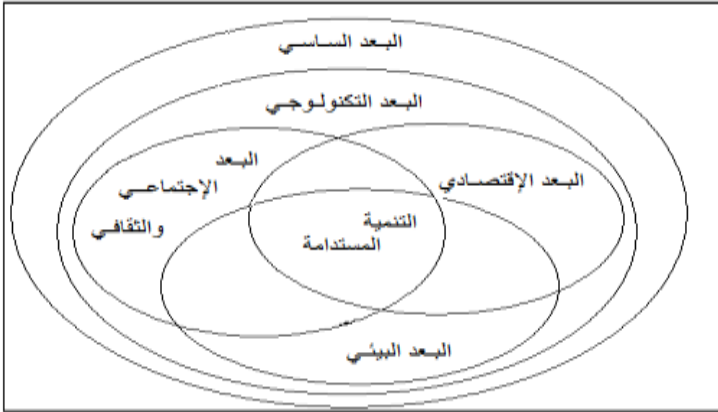
ولقد تعرض العديد من الكتاب والباحثين بشتى الاختصاصات إلى تعريف التنمية المستدامة كل حسب وجهة نظره، لما لهذا الموضوع من الأهمية، الشمولية والاتساع. لذلك جاء التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية ليلم شمل وجهات النظر المختلفة ويعطي ما يقارب 20 تعريفاً للتنمية المستدامة واسعة الاستعمال قسمت على أربعة مجالات هي:⁽³⁹⁾ على الصعيد الاقتصادي: الذي يعبر على النمو في هذا البحث تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة خفض استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر. وعلى الصعيد الاجتماعي (الإنساني): فإنها تسعى لتحقيق الاستقرار في النمو السكاني وتقديم أفضل الخدمات الصحية والتعليمية ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستوى الخدمات المقدمة للمناطق الريفية وتحقيق العدالة وأكبر مشاركة شعبية في التخطيط للتنمية. أما على الصعيد البيئي: تعني التنمية المستدامة حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية. ومن وجهة نظر تكنولوجية: فهي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات

النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا خضراء وطاقة نظيفة، وهو ما يسمح بإنتاج أدنى الحدود الممكنة من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون.⁽⁴⁰⁾

إن المتتبع لما سبق من تعريفات، يجد أن التنمية المستدامة تصب في فكرة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للأجيال فهي ليست فقط مجرد وسيلة لتغطية الاحتياجات بل هي عملية تتطلب تطوير الاحتياجات بحد ذاتها. كذلك ركز معظم الكتاب والباحثين على ثلاثة جوانب رئيسة للتنمية المستدامة هي: الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وأهملوا حقيقةً الجانب السياسي الذي هو في رأي البعض الآخر العنصر الذي يدير ويوجه كل الجوانب السابقة في إطار الاستدامة.

من خلال ما سبق، فخلاصة القول أن التنمية المستدامة الشاملة هي تلك التنمية التي تعمل على إحداث التكامل والتناسق بين مختلف أبعادها، والتي تعبر عن وجهات النظر المذكورة سلفاً، لتفرز وتبلور مفهوماً شاملاً لها يعبر عنه بـ "توظيف التنمية الاقتصادية لخدمة البشرية الحاضرة والمستقبلية، وتحقيق لهم كل المتطلبات الاجتماعية وطموحات الحياة المتعددة والمتغيرة، مع المحافظة على خصوصياتهم الثقافية وتطويرها، بالإضافة إلى حماية البيئة من خلال الحفاظ على توازنها وعقلنة استخدام مواردها، في إطار الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والعمل وفق الحيز السياسي الذي يمتاز بالمشاركة الشعبية والرشادة في صنع القرارات، وبالتالي ضمان مراعاة عنصر الاستدامة للتنمية في كل مجال من مجالاتها.

الشكل رقم (2): يوضح أبعاد التنمية المستدامة المتكاملة والمتداخلة



المصدر: نقلاً عن صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 08/07 أفريل 2008)، ص: 872؛ وأيضاً

organisation de coopération et de développement économiques, **développement durable les grandes questions**, (OCDE, 2001, paris), P: 37.

4- أهداف التنمية المستدامة: إن للتنمية المستدامة أهدافاً شاملة تعمل على تحقيقها، تحمل في طياتها أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بشكل متداخل ومتكامل في إطار الإستدامة.

مستندةً ومسترشدةً في ذلك على مبادئ أساسية، تكتسب من خلالها وتستمد قواها. تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: (41)

4-1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية اللازمة لتحسين نوعية حياة السكان والمجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسياً وروحياً، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي، ومكافحة الفقر واللامساواة. ويتطلب ذلك تأمين مستوى سكاني مستديم، أي يمكن تلبية متطلباته بيسر أكبر عندما يكون حجم السكان مستقرًا على مستوى ملائم لحجم إنتاجية النظام البيئي، كما يشترط أيضا أن يكون هناك التزام أخلاقي بأن نفعل من أجل الأجيال القادمة، ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا على الأقل، ورغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق حياة أفضل للسكان في جميع دول العالم، إلا أنه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير، وذلك لعدد من الأسباب لعل من بين أهمها وأبرزها: (42)

- **الزيادة المطردة في عدد سكان العالم:** إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد على ستة مليارات شخص يسكنون هذه الأرض، كما يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم بحلول عام 2050 تسعة مليارات نسمة، مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة وخاصة تلك المتعلقة باستنزاف الموارد نتيجة زيادة أنماط الإستهلاك:

- **انتشار الفقر المدقع في العالم:** إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، هذا إضافة إلى أن نحو 1.1 مليار شخص لا تتوفر لديهم مياه الشرب المأمونة، وأن مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء يتسببان في نحو 10 في المائة من جميع الأمراض في البلدان النامية، وللتعامل مع هذه التحديات، يتطلب وفق التقارير الدولية المعنية بشؤون التنمية المستدامة، وكذلك آراء المختصين محاولة التخفيف من حدة الفقر في بلدان العالم، وبالأخص في المجتمعات الريفية التي يعيش فيها معظم الفقراء. هذا بالإضافة إلى ضرورة تحسين قدرة جميع البلدان وبالذات البلدان النامية، بما في ذلك التشجيع على أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة تكبح الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية، وكذلك القضاء على المشكلات الصحية وبالأخص الأمراض والأوبئة المستعصية مثل مرض الكوليرا الذي عادة ما ينتشر في البلدان الفقيرة بسبب سوء الرعاية الصحية المتوفرة لديهم، إضافة إلى انتشار المياه الملوثة.

4-2- احترام البيئة الطبيعية: وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام، وعليه يجب تبني إدارة بيئية سليمة قادرة على ضمان ديمومة الموارد واستمراريتها في ظل القيود البيئية ومنع التلوث من خلال الاستخدام الفعال لكل الأدوات الممكنة مثل التشريعات والقوانين البيئية وتقييم الأثر البيئي.

4-3- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وذلك عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية المحيطة، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

4-4- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها، وتعمل على استخدامها بشكل عقلاني، من خلال وضع الآليات والخطط المسبقة التي من شأنها أن تحافظ على الموارد الطبيعية المتاحة وعدم استنزافها، عن طريق الاستخدام العقلاني والأمثل لها، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجدها الطبيعية، وفي نفس الوقت البحث عن بدائل للمواد واسعة الاستعمال حتى تبقى فترة زمنية أطول دون أن تخلق كمية كبيرة من النفايات تعجز البيئة عن امتصاصها.

4-5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: وذلك يتم بالاعتماد على توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية الحياة وتحقيق أهداف المجتمع مع التركيز على استثمار الموارد البشرية في المجتمع وتنميتها.

4-6- إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع: وذلك بطريقة تتلائم مع إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة.

4-7- تحقيق نمو اقتصادي مستدام: يحافظ على الرأسمال الطبيعي ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة بصورة تؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة.
بالإضافة إلى ما سبق يمكن إضافة الأهداف الآتية: (43)

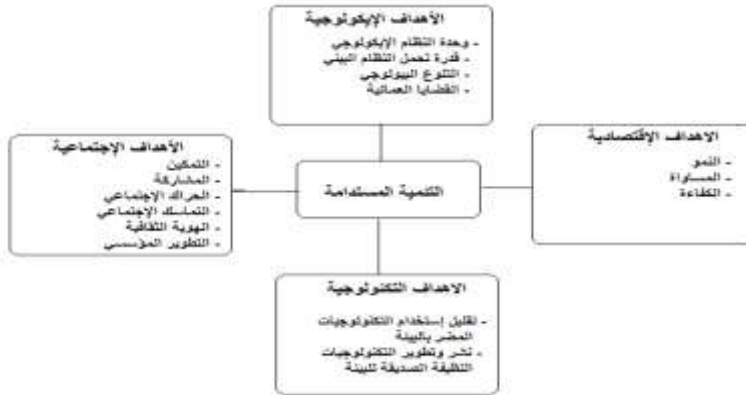
4-8- ضمان تنمية بشرية قادرة على تحسين مستوى المعيشة: حيث يشكل الإنسان جوهر التنمية المستدامة من خلال تضمينها تنمية بشرية من شأنها أن تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية الاجتماعية وتوسيع الخيارات، وهناك اعتراف اليوم بهذه التنمية البشرية على اعتبار أنها حاسمة للتنمية الاقتصادية، وحسب تعبير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام إذ تنسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية، حيث تقوم التنمية المستدامة على فكرة رئيسية مفادها المشاركة، أي أن يشارك الناس ديمقراطياً في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

4-9- تحقيق تكافؤ الفرص في توزيع المداخل و الثروات: ينطوي هذا الهدف ضمن الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية المستدامة، فقد نصت عليه معظم الاتفاقات الدولية المنادية بحماية حقوق الإنسان، ففي هذا المجال أي التوزيع العادل للمداخل والثروات الطبيعية نجد أن الكثير من الدول المتخلفة تعاني من مشكلة عدم الإنصاف في توزيع المداخل، حيث تحصل غالبية أفراد الدولة على نسبة ضئيلة من الثروة ونصيب متواضع من الدخل الوطني، في المقابل نجد أن فئة صغيرة من الأفراد تملك جزءاً كبيراً من الثروة ويحصلون على نصيب عال من الدخل، ولعل العمل على تكريس هذا الهدف من شأنه أن يجمع جميع الفوارق الجهوية الحاصلة بين مناطق الدولة الواحدة.

10-4- تدعيم التعاون الدولي في المجالات التكنولوجية التي تخدم البيئة: لا يكاد يخفى على أحد أن التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيراً ما تكون أقل كفاءة وأكثر في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، فمن شأن التعاون التكنولوجي من خلال استحداث تكنولوجيا أنظف وأكثر تناسبا للاحتياجات المحلية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، ويقلص الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية، ويحول أيضاً دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة. وحتى تنجح هذه الجهود فهي تحتاج أيضاً إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية ولاسيما في البلدان الأشد فقراً.

كما تتعارض التنمية المستدامة مع التكنولوجيات المضرّة بالبيئة، لذلك لا بد من إعادة توجيه التكنولوجيا المستخدمة، مما يجعلها أكثر ملائمة للبيئة وذات استخدام أقل للموارد والطاقة، وتولد قدر أقل من التلوث والنفايات. كما يتعين كذلك على الدول النامية أن تستورد تكنولوجيا نظيفة ملائمة لبيئتها المحلية، وأن تعمل باستمرار على تطوير قدراتها فيما يتعلق بالتعامل مع التكنولوجيا، مما يجعلها تكسب قدرات ومهارات تقنية تؤمن لها تطوير وإنتاج تكنولوجيا محلية نظيفة.

الشكل رقم (3): يبين الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة



المصدر: دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، (الدار الدولية للإستشارات الثقافية، القاهرة، 2000)، ص: 72.

خلاصة القول وتمهيد للعنصر الموالي يطرح السؤال نفسه والذي يعبر عن الربط التصوري للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو والتنمية: هل يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق الأهداف المذكورة سلفا للتنمية المستدامة التي تحمل في طياتها النمو بمفهومه الشامل؟ وسيتم الإجابة على هذا السؤال من خلال العنصر الموالي.

ثالثا: مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق النمو والتنمية المستدامة

عموما يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة من خلال خلق فرص التوظيف على مستوى الشركات متعددة الجنسيات التي تقود هذه الاستثمارات، وبطريقة غير مباشرة بفعل نمو الناتج الوطني عن طريق خلق فرص التوظيف المباشرة وغير المباشرة على مستوى الشركات الأخرى؛

حيث يرجع احتمال تزايد خلق فرص التوظيف إلى طبيعة الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة المؤسسة من طرف الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية.

ويساهم تواجد استثمارات أجنبية مباشرة على مستوى اقتصاد الدولة المضيفة في خلق المنافسة مما يزيد من احتمال تحسين جودة مخزون رأس المال العيني وكفاءة الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة، مما سيؤدي إلى زيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، لتترجم بعد ذلك الزيادة في الاستثمار إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات للقطاعات الأخرى عن طريق أثر المعجل والمضاعف. وهكذا يدفع النمو الاقتصادي إلى أعلى في الدول المضيفة. (44)

إن الاستثمار الاجنبي المباشر يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق المساهمة في زيادة الناتج الوطني وإحلال الواردات وزيادة الصادرات وجذب العملة الصعبة وتفعيل القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في تدعيم البحث والتطوير بالإضافة إلى المساهم في التجارة الخارجية... وإحداث تكامل بين القطاعات في جميع المجالات وتدعيم القطاع الزراعي من خلال المساهمة في تحقيق الامن الغذائي عن طريق إحداث تنمية زراعية مستدامة.

أما بالنسبة للمساهمة في الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة فالاستثمار الاجنبي يعمل على تخفيض نسبة الفقر بتحسين مستوى المعيشي وتخفيض نسبة البطالة عن طريق إحداث مناصب شغل بالإضافة إلى تحسين المستوى العام للأجور والتأثير على الموارد البشرية عن طريق المساهمة في سوق العمل ونقل الخبرات وتطوير الكفاءات والقدرات وتأهيل وتنمية رأس المال البشري... إلخ

أما في ما يخص الاثر على الجانب البيئي للتنمية المستدامة فالاستثمار الاجنبي في هذا المجال له وجهان الاول سلبى لأن هناك بعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستغل الدول المضيفة في طرح نفايات صناعها وعملياتها الإنتاجية وتعتبر هذه الدول لملاجئ للتلوث المفرز من هذه الاستثمارات، أما الوجه الثاني فهو إيجابي عن طريق نقل التكنولوجيات النظيفة الصديقة للبيئة وتبني الشركات المتعددة الجنسيات المجسدة للاستثمار الأجنبي لما يعرف بالنظم الإدارية الحديثة التي تعمل من أجل الاخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية في صناعة القرار، هذا إضافة إلى تبني ممارسات طوعية اختيارية تعرف بما يسمى المسؤولية الاجتماعية للشركات.

رابعا: تقييم واقع ودور الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

ساهمت الأزمة التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي، في تسجيل تراجع محسوس للتدفقات المالية والمشاريع الاستثمارية الأجنبية باتجاه دول جنوب الحوض المتوسط، منها الدول المغاربية. فقد كشف آخر تقرير صادر عن المرصد الأوروبي ومتوسطي لمتابعة الاستثمارات، عن تسجيل انكماش عام 2011 بنسبة 31 بالمائة مقارنة بـ 2010 في وقت لوحظ عدم حركية الجزائر في استقطاب وجذب المستثمرين بسبب المناخ غير الملائم الذي يتسم بالكثير من الجمود والمركزية والإدارة البيروقراطية التي تجاوزها الزمن. ويشير التقرير السنوي الصادر عن الهيئة الأوروبية لمتابعة الاستثمارات، أن مستويات الاستثمار في سنة 2011 يعتبر الأدنى منذ ست سنوات، حيث قدر بـ 26,5 مليار أورو مقابل 38,5 مليار أورو عام 2010. (45) كما عرفت عدد المشاريع التي تم تجسيدها في المنطقة بـ 647 مشروع في 2011 مقابل 834 مشروع سجل في 2010.

ورغم تباين وضعية البلدان المعنية، فإن الجزائر كانت من بين أقل البلدان تأثراً، بينما كان التأثير أكبر على الدول التي عرفت وضعاً داخلياً غير مستقر من بينها مصر وتونس. كما تراجعت قيمة التدفقات المالية في الدول الـ 11 المعنية من بينها الجزائر، بينما قُدّرت قيمة الاستثمارات الصادرة من أمريكا الشمالية 6 مليار أورو في 2011 أي بمليار أورو إضافية مقارنة بـ 2011 في نفس السياق، كما عرفت عدد من البلدان انكماشاً في صادراتها أيضاً.

ويشير التقرير أن الجزائر ركّزت على قطاع المحروقات وتوظيف الصناعة المحلية. وعلى عكس ما كان يترقبه المستثمرون الأجانب، فإنها قامت بتشديد قوانينها أكثر حول قاعدة 49-51 بالمائة المعتمدة في 2008، فإضفة على كل شركة أجنبية إشارك شركاء جزائريين بنسبة الأغلبية، مع إمكانية إسناد التسيير للشريك الأجنبي وتم تعديل القانون في 2011 لإخضاع أي شركة تقوم بالتنازل عن حصصها لشريك أجنبي آخر أو انتقال وتحويل الأصول إذا تجاوزت نسبة 1 بالمائة أو في حالة تعديل في توزيع الأسهم الاجتماعي. وسمح الوضع المالي للجزائر في الإبقاء على مستوى تدفقات مالي وتسجيل عدد من المشاريع، فقد تم إحصاء 13 مشروعاً جديداً مع السداسي الأول من 2012، ومع ذلك تبقى الجزائر من بين الدول القليلة الاستقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم الظروف الإيجابية التي تتمتع بها، في حين تأثرت دول مثل تونس ومصر وسوريا وليبيا من تدهور أوضاعها. بالمقابل لم تستفيد الجزائر من المزايا التي جنتها من استقرارها النسبي الداخلي ومؤشرات الاقتصاد الكلي الإيجابية لضمان استقطاب المستثمرين، بل على العكس من ذلك كانت الكوابح والعقبات الإدارية البيروقراطية والقوانين المعتمدة حائلاً أمام جذب المشاريع للجزائر. (46) وكانت المغرب مثلاً من أهم البلدان المستفيدة هذه السنة أيضاً من المشاريع الاستثمارية، حيث ارتفعت خلال السداسي الأول من 2012 إلى حوالي 70 مشروعاً استثمارياً. ولاحظ التقرير تغييراً على مستوى حجم المشاريع الاستثمارية التي انتقلت من معدل 46 مليون أورو في 2010 إلى 41 مليون أورو في 2011 وحوالي 90 مليون أورو في 2006، حيث ألزمت الأزمة دول الشمال إلى اعتماد المزيد من الحذر. (47)

الخاتمة:

إن اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية تنموية من شأنه أن يدر بالكثير من الفوائد التي تفعل النمو وتحقق تنمية متواصلة وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات من بينها تلك التي قدمها البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي بالإضافة إلى التجارب الدولية في هذا المجال.

كما أضح لنا من خلال الدراسة أنه بالرغم من الامتيازات والضمانات الواسعة التي يوفرها قانون الاستثمار الجزائري، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة لم يكن يتناسب بأي حال مع مستوى الطموحات فالمؤشرات الخاصة بهذه الاستثمارات بعيدة جداً عن ما هو متوقع وبعيد جداً إذا ما قورنت بدول رائدة في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل دولة البرازيل. وهذا ما يبقى الفوائد التي تقدمها الاستثمارات الأجنبية من تفعيل للنمو الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة بعيدة كل البعد عن الجزائر.

الهوامش

- 1- بولعيد، المنهج الإسلامي لدراسة وتقييم المشروعات الاستثمارية: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، بدون تاريخ)، ص 61
- 2- فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (جامعة الجزائر، الجزائر، 2005)، ص 12
- 3- علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، (العدد 31، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004)، ص 4.
- 4- هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أنموذجا، الطبعة الأولى، (بيت الحكمة، بغداد، 2002)، ص 14.
- 5- خضر، حسان، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، (العدد الثاني والثلاثون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2004)، ص 3-9-10. عن موقع <http://arab-api.org>
- 6- حسين، ناجي بن، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، 2005، عن موقع: <http://www.uluminsania.net/b19.htm>
OCED, Observatoire Consulaire des Entreprises en Difficultés
- 7- محمد صقر وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، (سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3) 2006)، ص ص 158-160
- 8- Bulletin Hebdomadaire- Investissements directs étrangers: le changement
- 9- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، ص 364
- 10- عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع وأفاق، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، (يومي 17 و 18 أبريل، 2006)
- 11- سعاد كاظم خضير الموسوي، الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، (المجلد (11) العدد (1) لسنة 2009) ص 97.
- 12- عادل عبد الله، برنامج تحليل الاستثمار المباشر، ط 1، (المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1998)، ص 23.
- 13- شاهد يوسف، العولمة والتحديات التي تواجه الدولة النامية، ندوة: العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية، تحرير: علي توفيق الصادق، علي أحمد البليل، (وقائع الندوة المنعقدة في ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة 18-19 تشرين الثاني 2000).
- 14- بلال عبد الله حموري، الاستثمار الأجنبي المباشر واتفاقيات التجارة الحرة لزيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي: تجربة الأردن، (مؤسسة تشجيع الاستثمار، الأردن، 2005) ص 4.
- 15- علي، علي عبد القادر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، (سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تموز، 2004)، ص 5-8. عن الموقع: [www://arab-api.org](http://arab-api.org)
- 16- the world bank - world Development Report 1985, July, 1995, p 125
- 17- أبو قحف، عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، (الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1991)، ص ص 423-424.
- 18- الفيومي، محمد، الشركات الدولية "مدخل محاسبي"، (الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1982)، ص ص 133-135.
- 19- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، (ط 1 دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007)، ص: 20.

- 20- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، (ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006)، ص: 88.
- 21- M.L.Jhingan, **The Economics of Development and Planning**, (Vrinda Publications(P) Ltd, 2nd Revised and Enlarged Edition, 1999), PP: 123-134.
- 22- السعيد عبد الأمير، إيمان شليحي، التفصيل الراهن للتجارة والبيئة: متطلبات التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، مارس 2010)، ص: 3.
- 23- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، مرجع سابق، ص: 20.
- 24- مشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، (دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006)، ص: 5.
- 25- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، (دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007)، ص: 127.
- 26- عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص: 21.
- 27- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، (الدار الجامعية 2000)، ص: 11.
- 28- المرجع نفسه، ص: 11.
- 29- المرجع نفسه، ص: 11.
- 30- عبد الله خبابة، بوقرة رايح، مرجع سابق، ص: 332.
- 31- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، مرجع سابق، ص: 23.
- 32- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006)، ص: 19.
- 33- taladidia thiombiano, **Op.cit**, P: 230.
- 34- مصطفى عبد الحافظ، التنمية المستدامة وتحدياتها، الحوار المتمدن، على الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66427>
- 35- L. Moutamalle, **L'intégration du développement durable au management quotidien d'une entreprise**, (L'Harmattan, Paris, 2004), PP: 91-92.
- 36- Anthony Rosa et outre, **Guide pratique du développement durable**, AFNOR, 2005, P: 10.
- 37- دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، (الدار الدولية للإستشارات الثقافية، القاهرة، 2000)، ص: 13.
- 38- Beat Burgenmeier, **Economie de développement durable**, (2^{ème} éd, Bruxelles, 2005), P: 38.
- 39- محمد عبد الكريم، محمد عزت محمد إبراهيم غزلان، إقتصاديات الموارد والبيئة، (دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000)، ص: 295.
- 40- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، مرجع سابق، ص: 25.
- 41- Bruno Cohen-Bacrie, **communiquer efficacement sur le développement durable de l'entreprise citoyenne aux collectivités durables**, (les éditions démos, paris, 2006), P: 13.

42- إلياس عجايبي، فعالية التنمية المستدامة كنموذج بديل للنماذج الاقتصادية الأخرى، الملتقى الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، (كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 10 و 11 نوفمبر 2009)، ص: 4.

43- مقدم عبيرات، عبد القادر بلخضر، الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالية، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، (العدد 07، جامعة سطيف، الجزائر، 2007)، ص: 51.

44- G. Ferone, D. Debas, A.S. Genin, **Ce que développement durable veut dire**, (éditions d'organisation, 2005), P: 8.

45- راجع كل من:

الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان، (الإسكندرية، المكتب الجامعي، 2006)، ص: 221؛ وأيضاً عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد أبو زنت، مرجع سابق، ص: 28-30؛ وأيضاً طلعت بن زكي حافظ، مفهوم وتحديات تطبيقات التنمية المستدامة، على الموقع: يوم الإطلاع 2010/08/13.

www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?t=89779

46- محمد العيد بيوض، تقييم أثر الإستثمار الاجنبي المباشر على النمو والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2011)، ص: 132.

47- حفيظ صواليلي، الجزائر تضع مشاريع أجنبية بسبب القوانين الكابحة والبيروقراطية، جريد الخير، (العدد 6883، الصادر بتاريخ 2012/11/03)، ص: 07.